



«بيتك» يواصل مساهماته لإنجاح حملة «لنكن على دراية»

وتأتي حملة «لنكن على دراية» التوعوية، تعزيزاً لأهداف بنك الكويت المركزي وبرنامج المجتمع الرامي إلى نشر الثقافة المصرفية بين جميع أفراد المجتمع، وزيادة وعي الجمهور بأهم المواضيع المالية وكيفية حماية الأصول من عمليات الغش والاحتيال، إلى جانب توضيح دور القطاع المصرفي بشكل عام والمنتجات المصرفية التي يقدمها بشكل خاص، وذلك من خلال تقديم مجموعة من التعليمات والنصائح ونشرها بشكل دوري عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت وتنسجم مع البنوك المحلية، وتستمر حتى نهاية العام الحالي.



الخدمات المصرفية على تنوعها وشموليتها. تستهدف الحملة التوعية بحقوق العميل الخاصة بعمليات التمويل الشخصي سواء القروض

يواصل بيتك التمويل الكويتي «بيتك» مساهمته الفاعلة في حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي مؤخراً وذلك عبر نشر المواد التثقيفية والنشرات التوعوية على منصات التواصل الاجتماعي وجميع القنوات الإلكترونية للبنك، بهدف تسليط الضوء على حقوق العملاء وتوعيتهم بالحقوق والالتزامات عند التعامل مع البنوك.

وي يدعم «بيتك» حملة «لنكن على دراية» والتي تأتي بمبادرة من بنك الكويت المركزي وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، إيماناً بأهمية تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وتحقيق أفضل استفادة من

لا تخضع لأي جهة رقابية أو تنظيمية في الكويت

«المركزي»: التداول في العملات الافتراضية مجازفة خطيرة

التعامل بها يفتح الباب أمام مخاطر الاستخدام غير القانوني والمعاملات غير المشروعة وعمليات غسل الأموال

بيئية. وأكد أهمية إدراك الجمهور للتحولات المستجدة ومتابعتها وتأمين أجهزة التعاملين بها وعدم قدرة أي جهة على التحكم بسوقها وتخليصها. وأضاف أن مخاطر الأصول الافتراضية على النظام المالي العالمي وعلى ثروات الأفراد خاصة أن التداول فيها قد يتم عبر صناديق وهمية تؤدي بثروة الأفراد بعيداً عن قواعد التعامل الرسمية. وقال «المركزي» إن التعامل بأصول افتراضية يصدرها أشخاص مجهولو الهوية ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية يفتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر الاستخدام غير القانوني والمعاملات غير المشروعة وعمليات غسل الأموال.



حذر بنك الكويت المركزي مجدداً من مخاطر التعامل أو الاستثمار في الأصول الافتراضية أو ما يسمى بالعملات الافتراضية وأشهرها (بيتكوين - إيثريوم - دوج كوين وغيرها) وسط استمرار تزايد الدعوات للاستثمار بتلك الأصول الافتراضية والتعامل بها لما لذلك من مخاطر مرتفعة وعواقب سلبية مختلفة على المتعاملين.

وقال «المركزي» في بيان صحافي إن التحذيرات من هذه الأصول يرجع إلى طبيعتها والتذبذب الحاد في أسعارها إضافة إلى عدم خضوعها لأي جهة رقابية أو تنظيمية في الكويت ما يعرض المضاربين فيها لخسائر كبيرة، فضلاً عن احتمالية تعرضهم لعمليات الاحتيال، وبالتالي فإن التداول في الأصول الافتراضية يعتبر مجازفة خطيرة من الأفراد على وجه الخصوص. وأوضح أن الأصول الافتراضية مثل بيتكوين ومثيلاتها والتي يطلق عليها البعض صفة (العملات الافتراضية) لا يمكن مقارنتها

بالعملات النقدية فالعملات النقدية تصدر عن دول كعملة وكرمز سيادي وتخضع لجهة رقابية كالبنوك المركزية أو السلطات النقدية. وأفاد بأن العملات النقدية تعتبر مخزناً للقيمة وأداة إبراء وتتمتع بالقبول وكوسيط موثوق للتبادل في حين تحافظ الدول على عملتها واستقرارها وربطها

الجولة شملت زيارة ميدانية لمواقع العمل بمشاريع الشركة هاشم هاشم وعدد من أعضاء مجلس إدارة «البترول» يتفقدون عدداً من مشاريع «كيبك»



هاشم هاشم وبعض أعضاء مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية في لقطة جماعية خلال الجولة

في مشاريع الشركة، وفي مستهل الزيارة تم تقديم عرض من قبل المختصين بشركة «كيبك» تضمن آخر مستجدات مشاريع الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك)، حيث رافقه خلال الجولة الرئيس التنفيذي للشركة، بالإضافة إلى نواب الرئيس والكوادر الشبابية موظفي الدوائر المعنية. وشملت الزيارة تفقد مواقع العمل

قام الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم وعدد من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة بتفقدية لمناجحة مشاريع الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك)، حيث رافقه خلال الجولة الرئيس التنفيذي للشركة، بالإضافة إلى نواب الرئيس والكوادر الشبابية موظفي الدوائر المعنية. وشملت الزيارة تفقد مواقع العمل

ناقش عدداً من المواضيع منها المصادقة على الحسابات الختامية للمنظمة

«أوابك» تعقد اجتماعها الـ 106



علي بن سبت والشيخ د.نمر الصباح خلال الاجتماع الافتراضي

ذكر الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، علي بن سبت، أن مجلس وزراء المنظمة عقد اجتماعه الـ 106 على مستوى مندوبي الوزراء، عبر تقنية الاتصال المرئي (Zoom)، أمس، برئاسة د.ناصر الدوسري، ممثل المملكة العربية السعودية في المكتب التنفيذي للمنظمة، التي لها رئاسة الدورة لعام 2021. وأضاف بن سبت أن الاجتماع ناقش مجموعة من المواضيع ذات الصلة بأعمال وأنشطة المنظمة ومن بينها المصادقة على الحسابات الختامية للمنظمة (الأمانة العامة والهيئة القضائية) لعام 2020، كما اطلع على تقرير حول نشاطات الأمانة العامة للمنظمة خلال النصف الأول من 2021، ومن بينها متابعة شؤون البيئة وتغير المناخ، ومتابعة سير الأعمال في بنك المعلومات، والفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة أو شاركت فيها أو التي ستعقد خلال 2021، وكذلك اللقاءات على صعيد جامعة الدول العربية. وأوضح أن المجلس اطلع على تقارير الأمانة العامة لمنظمة أوابك حول الأوضاع البترولية العالمية، والدراسات التي أنجزتها الأمانة العامة لمنظمة أوابك خلال النصف الأول من 2021، والتي تتعلق بأسعار النفط، ودور البحث العلمي في تطوير صناعة البتروكيماويات، ومشكلات التآكل، وإنتاج الهيدروجين، وتأثير تراجع أسعار النفط في مجال الاستكشاف والإنتاج في الصناعة البترولية. وأفاد الأمين العام بأن الاجتماع الـ 106 لمجلس وزراء منظمة

بلغت 269,4 مليون دينار خلال أبريل 1648,7% قفزة بسبب سوق العقار

السكن الاستثماري بلغت نحو 39,4 مليون دينار أي بانخفاض بنحو 30,6% مقارنة بشهر مارس 2021 حين بلغت نحو 56,7 مليون دينار، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 14,6% مقارنة بما نسبته 15,7%. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 40 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات أبريل أدنى بما نسبته 1,7% مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 78 صفقة مقارنة بـ 117 صفقة في مارس 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 505 آلاف دينار مقارنة بنحو 485 ألف دينار في مارس 2021، أي بارتفاع بنحو 4,1%. وانخفضت كذلك قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 12 مليون دينار، أي انخفضت بنحو 36,4% مقارنة بـ 18,9 مليون دينار. وانخفضت مساهمة من قيمة التداولات العقارية إلى نحو 4,5% مقابل 5,2% لمارس 2021. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 24,8 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر أبريل أدنى بنحو 51,6% عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 7 صفقات مقارنة بـ 12 صفقة لشهر مارس 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر أبريل 2021 نحو 1,7 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل مارس 2021 البالغ نحو 1,6 مليون دينار، أي بارتفاع بنحو 9%. وأشار التقرير إلى أنه عند مقارنة إجمالي تداولات شهر أبريل بمثلها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أبريل 2020) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 15,4 مليون دينار إلى نحو 269,4 مليون دينار، أي بما نسبته 1648,7% كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 2960,8، وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 1624,4، وسيولة النشاط التجاري بنسبة 100,1. ولكن جميعها مقارنات غير مهمة، وتكمن أهميتها فقط بالتعريف بأثر الخوف الذي صاحب الجائحة.

أشار تقرير «النشال» إلى انخفاض سيولة سوق العقار في أبريل 2021 مقارنة بسبب انخفاض النشاط العقاري، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أبريل نحو 269,4 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته 25,3% عن مستوى سيولة مارس 2021 البالغة نحو 360,7 مليون دينار، بينما أعلى بما نسبته 1648,7% مقارنة بسيولة أبريل 2020، عندما بلغت السيولة آنذاك مستوى متدنياً بلغ نحو 15,4 مليون دينار بسبب جائحة كورونا، وذلك حسب آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي). وقال التقرير إن تداولات أبريل الماضي توزعت بين نحو 249,9 مليون دينار عقود، ونحو 19,5 مليون دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 893 صفقة، توزعت بين 833 عقوداً و60 وكالات. وحصصت محافظة الأحمدية أعلى عدد من الصفقات بـ 574 صفقة ومثله بنحو 64,3% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 116 صفقة وتمثل نحو 13,1%، في حين حظيت محافظة الجراء أدنى عدد من الصفقات بـ 35 صفقة ممثلة بنحو 3,9%. وأضاف التقرير أن قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغت نحو 218 مليون دينار، منخفضة بنحو 23,5% مقارنة بـ 283,5 مليون دينار في مارس 2021 عندما بلغت نحو 285,1 مليون دينار، بينما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 80,9% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 79% في مارس الماضي. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهراً نحو 170,4 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر أبريل 2021 أعلى بما نسبته 28% مقارنة بالمعدل، وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 808 صفقات مقارنة بـ 1,036 صفقة في مارس 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص بنحو 275 ألف دينار مقارنة بنحو 275 ألف دينار في مارس الماضي، أي بانخفاض بنحو 1,9%. وأوضح أن قيمة تداولات نشاط

358 وافداً يزاولون نشاط العمل الحر في الكويت منذ 60 عاماً تقريباً كل السياسات السكانية في البلاد تركز على الكم وليس النوع

يشكلون 0,01% من المقيمين



معهد التكنولوجيا الهندي IIT، ويتصدر الهنود أعلى المناصب التنفيذية في أكبر الشركات الأمريكية، وفي بعض دول الإقليم، أصبح لديهم ما يمكن أن يطلق عليه بالإقامة الذهبية للمتفوقين من الساكنين الوافدين، بينما في الكويت، تأتي الفرصة بعد الفرصة والخطة بعد الخطة، ولا شيء يتغير سوى في الأسواق، ولدينا الآن فرصة وخطة، لكن لا يبدو أننا سنرى تغييراً

قال تقرير «النشال» إن الكويت وضعت في عام 1985 م تركيزات خطتها الخمسية حتى عام 1990، ثم أصبحت أول خطة تنمية تفرق قانون، وكان أهم أهدافها موازنة التركيبة السكانية ما بين الكويتيين وغيرهم من الوافدين بحلول العام النهائي للخطة، وما تحقق في العام النهائي هو العكس تماماً، ثم جاء الغزو، وحدث تغيير قسري في التركيبة السكانية حقق ما لم تحققه خطة منتصف ثمانينات القرن الفائت، وتبنت الحكومة أهداف موازنة التركيبة السكانية، ولكننا نعرف ما حدث بعدها. وأضاف التقرير أنه مع نهاية عام 2020، وبتأثير من جائحة «كورونا»، تشير أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى انخفاض عدد السكان الوافدين بنحو 4%، وانخفض معها عدد إجمالي السكان بنحو 2,2%، بينما زاد عدد الكويتيين على عمالتها الوافدة هبوط شديد في مستويات التعليم والخبرة، لذلك لم ينجح أي جهد في تعديل السيطرة على النمو الكمي بأعداد العمالة الوافدة. ووفقاً لأرقام الإدارة المركزية للإحصاء، توزعت تلك العمالة الوافدة على 8 أصناف للإقامة، أقلها ونسبة 0,01% أو نحو 358 مقيماً لمزاولة نشاط العمل وليس النوع، لذلك ظلت التركيبة السكانية منذ ذلك التاريخ تركيبة يطغى على عمالتها الوافدة هبوط شديد في مستويات التعليم والخبرة، لذلك لم ينجح أي جهد في تعديل السيطرة على النمو الكمي بأعداد العمالة الوافدة. ووفقاً لأرقام الإدارة المركزية للإحصاء، توزعت تلك العمالة الوافدة على 8 أصناف للإقامة، أقلها ونسبة 0,01% أو نحو 358 مقيماً لمزاولة نشاط العمل وليس النوع، لذلك ظلت التركيبة السكانية منذ ذلك التاريخ تركيبة يطغى على عمالتها الوافدة هبوط شديد في مستويات التعليم والخبرة، لذلك لم ينجح أي جهد في تعديل السيطرة على النمو الكمي بأعداد العمالة الوافدة.

قال تقرير «النشال» إن الكويت وضعت في عام 1985 م تركيزات خطتها الخمسية حتى عام 1990، ثم أصبحت أول خطة تنمية تفرق قانون، وكان أهم أهدافها موازنة التركيبة السكانية ما بين الكويتيين وغيرهم من الوافدين بحلول العام النهائي للخطة، وما تحقق في العام النهائي هو العكس تماماً، ثم جاء الغزو، وحدث تغيير قسري في التركيبة السكانية حقق ما لم تحققه خطة منتصف ثمانينات القرن الفائت، وتبنت الحكومة أهداف موازنة التركيبة السكانية، ولكننا نعرف ما حدث بعدها. وأضاف التقرير أنه مع نهاية عام 2020، وبتأثير من جائحة «كورونا»، تشير أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى انخفاض عدد السكان الوافدين بنحو 4%، وانخفض معها عدد إجمالي السكان بنحو 2,2%، بينما زاد عدد الكويتيين على عمالتها الوافدة هبوط شديد في مستويات التعليم والخبرة، لذلك لم ينجح أي جهد في تعديل السيطرة على النمو الكمي بأعداد العمالة الوافدة. ووفقاً لأرقام الإدارة المركزية للإحصاء، توزعت تلك العمالة الوافدة على 8 أصناف للإقامة، أقلها ونسبة 0,01% أو نحو 358 مقيماً لمزاولة نشاط العمل وليس النوع، لذلك ظلت التركيبة السكانية منذ ذلك التاريخ تركيبة يطغى على عمالتها الوافدة هبوط شديد في مستويات التعليم والخبرة، لذلك لم ينجح أي جهد في تعديل السيطرة على النمو الكمي بأعداد العمالة الوافدة.